

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٧١

الثلاثاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيدة إسبيشيت مايا
	الصين	السيد شينغ جيشنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكيرلي
	النرويج	السيدة هايمربالك
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساها

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة من السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

أعطى الكلمة الآن للسفيرة بيرن ناسون.

السيدة بيرن ناسون (تكلت بالإنكليزية): وفقا للتكليف الوارد في الفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، تغطي الفترة من ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

أود بداية أن أشير إلى أنه منذ إحاطتي السابقة للمجلس (انظر S/PV.8976)، اجتمع أعضاء اللجنة مرتين. ففي ٢٧ أيار/مايو، اجتمع أعضاء اللجنة في شكل "مشاورات غير رسمية" عن طريق التداول بالفيديو في جلسة مغلقة للاستماع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير. وفي ٣ حزيران/يونيه، اجتمعت اللجنة في مشاورات غير رسمية للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء المعني بالصومال بشأن تقريره عن مستجدات منتصف المدة الذي قدمه إلى اللجنة في ٢٩ نيسان/أبريل، ومناقشة التوصيات الواردة فيه.

وأطلعت الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتير اللجنة على آخر المستجدات بشأن اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال، التي أفادت بأن مستوياتها مرتفعة

ومثيرة للقلق. وقدمت أيضا توصيات إلى اللجنة. وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم لما تضطلع به من عمل.

وتناول فريق الخبراء المسائل المتصلة بحظر توريد الأسلحة والشؤون المالية لحركة الشباب والمسائل الإنسانية وقضية تصدير الفحم بواسطة السفينة MV Fox. وينظر أعضاء اللجنة حاليا، الذين يعربون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الفريق، في التوصيات الخمس الموجهة إلى اللجنة في تقرير مستجدات منتصف المدة الذي أعده الفريق. وألاحظ أن أعضاء اللجنة أعربوا، في كلتا المناسبتين، عن رأي مفاده أن الاختتام الناجح للانتخابات الرئاسية يتيح فرصة جديدة للتعاون مع الحكومة الاتحادية بشأن المضي قدما في معالجة المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاص اللجنة.

وتواصلت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل. وردت اللجنة على استفسارين من مصر بشأن مسألة تتصل بحظر توريد الأسلحة وكتبت إلى البوسنة والهرسك بشأن أحد الجوانب وتلقت ردا منها. وكتبت اللجنة أيضا إلى سلطنة عمان بشأن الفحم الموجود على متن السفينة MV FOX الراسية في المياه الإقليمية لعمان.

سأوجز الآن بعض الإحصاءات المتعلقة بطلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة والإخطارات ذات الصلة.

تلقت اللجنة طلبين للموافقة المسبقة عملاً بالفقرة ٢٣ من القرار ٢٦٠٧ (٢٠٢١) ووافقت عليهما. وتلقت أيضا ١٠ إخطارات مسبقة بالتسليم عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار نفسه، فضلا عن إخطارين بعد التسليم عملاً بالفقرة ٣٢ من القرار نفسه. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات عملاً بالفقرة ٢٧ من القرار ٢٦٠٧ (٢٠٢١). وتلقت اللجنة كذلك إخطارين دون الإشارة إلى فقرة محددة من القرارات.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، أود أن أشير أيضا إلى أن اللجنة تلقت التقرير نصف السنوي الأول من حكومة الصومال الاتحادية عملاً بالفقرة ٤٤ من القرار ٢٦٠٧ (٢٠٢١). وبمساعدة فريق الخبراء، حدثت اللجنة مذكرتها للمساعدة على التنفيذ رقم ٢،

كما هو الحال دائما، تزخر الإحاطة بالكثير من العناصر التي ينبغي النظر فيها وتتطلب تفاعلا كبيرا من المجلس في دعم العمليات السياسية اللازمة لتحقيق السلام الدائم في مواجهة أحد أطول النزاعات أمدا في القارة الأفريقية وآثاره المدمرة والمزعزعة للاستقرار على البلدان المجاورة والقرن الأفريقي بشكل عام.

وترحب غانا بالنتيجة الإيجابية للعملية السياسية في الصومال التي أسفرت عن انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود وتشكيل الحكومة في أعقاب ذلك سعيا لاستعادة النظام والأمن. والواقع أن هذين الأمرين هما المكونان المتلازمان اللذان لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والقضائية التي يمكن أن تحقق للصومال الحرية والرخاء. ويسرنا أن الرئيس حسن قد أعطى الأولوية لمسألة الأمن وكونه يعمل بالفعل على التماس الدعم والتعاون من الأطراف الراغبة في الإسهام في قضية السلام والأمن في الصومال.

وبالرغم من التطورات المحدودة، التي تبعث مع ذلك على الأمل، في الصومال، لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق. وتلاحظ غانا بقلق بالغ الحوادث الأمنية والهجمات المميتة في الصومال، التي يعزى معظمها إلى حركة الشباب، لا سيما تلك التي وقعت خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والتي أسفرت عن فرار أكثر من ١٧ ٠٠٠ شخص من ديارهم في ولاية جنوب غرب الصومال.

ومما يثير القلق بنفس القدر الهجمات التي تشنها حركة الشباب ضد القوات المنتشرة في البلد لاستعادة السلام ومنها، على سبيل المثال، ما حدث في أيار/مايو عندما هوجمت قاعدة لحفظه السلام البورونديين مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يساعد الدعم الأجنبي السلطات الصومالية في هزيمة حركة الشباب ويمكن الصومال في نهاية المطاف من تحمل المسؤولية وحده عن سلامة البلد وحالته الأمنية، وفقا لخطة الانتقالية.

وتشعر بنفس القدر من القلق والجزع إزاء التقارير المتسقة الواردة من الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المتحقق منها في الصومال.

التي تهدف إلى تقديم توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات الواجب اتباعها عند تقديم طلبات الموافقة والإخطارات.

وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تلقت اللجنة إخطارين عملا بالفقرة ١٠ من القرار ٢٦٠٧ (٢٠٢١). وكلفت اللجنة فريق الخبراء أيضا بتحديث مذكرتها للمساعدة على التنفيذ رقم ٣، التي تشكل أيضا دليلا توجيهيا للدول الأعضاء - ولكن لكفالة تنفيذ القيود المفروضة على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في هذه الحالة.

أخيرا، تلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقريرا مواضيعيا من فريق الخبراء يُبلغها فيه بقائمة الأفراد محط اهتمام الفريق الذين قد يستوفون في تقدير الفريق معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات والذين يواصل الفريق جمع معلومات عنهم.

وبما أن هذه هي إحاطتي الأخيرة للمجلس بصفتي رئيسة اللجنة، أود أن أختتم بياني بشكر أعضاء اللجنة على تعاونهم معي في العام ونصف العام الماضيين.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السفيرة بيرن ناسون على إحاطتها. ولما كانت هذه هي إحاطتها الأخيرة أمام مجلس الأمن بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، أود أن أشكرها باسم أعضاء مجلس الأمن على القيادة التي أظهرتها والطريقة التي أدارت بها أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أشكر السيدة بيرن ناسون على قيادتها لعمل اللجنة وتقانيها فيه وإنجازاتها حتى الآن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أعرب عن تقديري للسفيرة بيرن ناسون، ممثلة أيرلندا، على الإحاطة الممتازة التي قدمتها لمجلس الأمن، فضلا عن قيادتها القديرة للجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، التي لا تزال أداة مهمة لتيسير السلام في الصومال.

ولجميع تدابير الجزاءات والضغط المستمر على جميع الأطراف لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. كما إننا ندعو إلى مواصلة دعم جهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى تنفيذ التزاماتها القائمة بحماية الطفل تنفيذًا كاملاً، ونكرر تأكيد التزام غانا بالمساعدة في إيجاد حل دائم للحالة في الصومال.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشكر الممثلة الدائمة لأيرلندا، السفيرة جيرالدين بيرن ناسون، على المعلومات الهامة التي تشاطرتها معنا بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، بشأن الصومال. وبما أنها أشارت إلى أن هذه هي إحاطتها الأخيرة للمجلس بوصفها رئيسة للجنة، أود أن أعرب عن التقدير الكبير جداً الذي يكنه وفد بلدي لها وعن امتناننا للتفاني واللباقة اللذين أدارت بهما أعمال اللجنة.

إن هذه الجلسة تعقد بعد ٣٧ يوماً بالضبط من الانتخابات الديمقراطية في الصومال، التي انتخب فيها الرئيس حسن شيخ محمود في انتقال سلمي للسلطة في نهاية عملية انتخابية طويلة. وأود أن أعيد التأكيد، في ذلك الصدد، على أن الإجراء السلس للعملية يمهد الطريق للتعاون والتآزر الضروريين اللذين يجب أن نحافظ عليهما مع حكومة الصومال الاتحادية. ونأمل الآن أن يسهم تشكيل رئيس الوزراء حمزة عبدي بري السريع لحكومة اتحادية شاملة، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى، في النهوض بالأولويات العليا للبلد وتعزيز المصالحة الوطنية، وكل ذلك مع تعزيز الأمن وتسهيل انتقال الدعم الدولي في مجال الأمن، بما يتماشى مع الخطة الانتقالية للصومال لعام ٢٠٢٢ وآلية الأمن القومي.

ويجدد بلدي دعمه لجهود الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير ويعرب عن اهتمامه الشديد باستعراض جميع المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي وجميع أنواع الاعتداءات، ولا سيما إساءة معاملة الأطفال، في النزاعات المسلحة. ونعتقد في ذلك الصدد أن حماية المدنيين، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الأطفال وتعزيزها وعن تهميتهم ورفاههم، ينبغي أن تكون في صميم عملية السلام والمصالحة في الصومال.

وتطلب غانا إلى مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للحد من الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها والبالغة ٣ ٥٠٠ حالة تقريباً، وبعضها انتهاكات متعددة تشمل أكثر من ٢ ٦٠٠ طفل، بمن فيهم أكثر من ٦٠٠ فتاة.

وترى غانا أن الأمر مروع وتدين بعبارات لا لبس فيها العدد الكبير من الانتهاكات المرتكبة في تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولا سيما من قبل حركة الشباب. كما إن التقارير التي تفيد بوقوع عمليات قتل وتشويه واختطاف وهجمات على المدارس والمستشفيات، فضلاً عن حوالي ٥٠ حالة اغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي على أيدي حركة الشباب وقوات الحكومة الاتحادية، تثير قلقاً بالغاً، أضف إلى ذلك الانتهاكات الأخرى المبلغ عنها التي ترتكبها ميليشيات عشائرية وقوات إقليمية، من بينها قوات غالمودوغ وشرطة غالمودوغ وقوات جوبالاند التابعة لشرطة هيرشابيل وشرطة جوبالاند وقوات بونتلان وشرطة بونتلان وقوات أرض الصومال وداعش.

إننا نحث جميع تلك الأطراف على الالتزام بخط عمل مع الأمم المتحدة، ولا سيما خطة عمل عام ٢٠١٢ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال أو استخدامهم أو قتلهم أو تشويههم، فضلاً عن خارطة الطريق لعام ٢٠١٩ المعتمدة للإسراع بتنفيذها على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، التي تنطبق كذلك على الشرطة.

ويساور غانا القلق أيضاً إزاء الحالة الإنسانية المتردية للأطفال المتأثرين بالنزاع في الصومال والتي تفاقت بسبب البيئة السياسية والأمنية الشديدة التقلب والتي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والفيضانات وحالات الجفاف المتكررة المتصلة بحالة الطوارئ المناخية. ونكرر نداءنا إلى جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات الإنسانية للتبرع بالأغذية والأدوية والخدمات الأساسية الأخرى وتيسير إيصالها إلى الذين يحتاجون إليها حاجة ماسة، ولا سيما النساء والأطفال، وهم الأكثر ضعفاً.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى التعاون والعمل الموحد داخل المجلس، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الامتثال الصارم

ولكن يتعين علينا ألا نخطئ - فتلك الجهود لن تكون فعالة أو ناجحة ما لم يدعمها تبادل معلومات وتعاون حقيقي بين الحكومة الصومالية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين، بالتنسيق مع أعضاء فريق الخبراء.

ويعيد بلدي تأكيد اقتناعه بأنه لا يمكننا تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة السلام المستدام وتعزيز بيئة مستقرة يمكن أن تتيح للشعب الصومالي آفاق مستقبل مزدهر إلا من خلال الجهود المنسقة والمتضافرة لجميع شركاء الصومال الدوليين.  
رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

وكذلك أعرب عن تقدير بلدي للجهود التي بذلها فريق الخبراء المعني بالصومال، الذي تمت الموافقة بالإجماع على توصياته إلى اللجنة في إطار استعراض منتصف المدة، تمشيا مع رؤيتنا المشتركة لصومال يسوده السلام والأمن.

ومن بين التوصيات التي نؤيدها أشد التأييد تلك التي تحث حكومة الصومال الاتحادية وشركاءها على بذل جهود مختلفة من أجل تجفيف موارد حركة الشباب المالية، بما في ذلك من خلال فرض القيود ومصادرة الأصول، باستهداف الأموال التي تعتبرها حركة الشباب ضرورية لتنفيذ عملياتها بصفة خاصة.